محاضرة الدراسات العليا/ الدكتوراه/ لغة/ تيسير النحو.

عنوان المحاضرة: (تيسير النحو عند القدامى والمحدثين) أ.د. ليث قهير عبد الله

كانت هناك محاولات عديدة لتجديد النحو وتيسيره عند العلماء القدامى في الجانبين النظري والتطبيقي، ويبدو ذلك واضحاً في الجانب الأول عند الجاحظ في القرن الثالث حيث نجده يذهب إلى مراعاة مستوى عقل الطالب العقلي والذهني، وبحسب ذلك يُعطى من قواعد النحو ما يناسب مستواه وله أثر في تقويم اللسان واليد من الخطأ واللحن. يقول: (أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه بقدر ما يؤديه إلا السلامة من فاحش اللحن، ومقدار جهل العوام في كتاب كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع الجاحظ، فراحوا منذ عصره إلى العصر الحديث يصنعون في النحو ملخصات ومتوناً للناشئة، وكتباً مطولة للمتخصصين، وفي القرن الخامس الهجري نجد عبد القاهر الجرجاني يطالب بتنقية النحو من فضول القول، وتجاوز المسائل العويصة والمقاييس والتعليلات في معرض نقده لمن يطعن في النحو ويزهد فيه، ويأتي بمسائل لا فائدة كما جاء في قوله: (قلنا لهم: أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه، ولم تعنوا به وليس يهمنا أمره).

ويعد ابن مضاء القرطبي صاحب أبرز وأشهر دعوة لإصلاح النحو ظهرت في القرن السادس الهجري، ومع أنه قاض وفقيه ظاهري إلا أنّ له عناية فائقة بالنحو، ودراية واسعة وعميقة بدقائقه، وقرأ أمهات مصادره مثل الكتاب لسيبويه، وشرحه للسيرافي وغيرهما، واتجه إلى إدامة النظر في كتب النحو المشرقي، وغاص في أعماقها متأملاً ومفنداً وناقداً، ويهدف من ذلك إلى إصلاح النحو وتيسيره، ويبدو ابن مضاء من خلال كتابه الرد على النحاة عالماً مجتهداً وضع يده على مكن الداء، وحاول أن يضع له العلاج الذي يراه شافياً، وأن ينقي النحو من الشوائب التي لا يرى منها فائدة تحقيق الهدف من دراسته .

وأفصح عن ذلك بقوله: (قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يُستغنى عنه، وأنبه على ما أجمعوا عليه من الخطأ فيه(يأتي بإيجاز فيما : ويمكن عرض ما توصل إليه في هذا الصدد

1. رفض فكرة العامل رفضاً قاطعاً، وذلك لأن القول به يتطلب أن يكون لكل ظاهرة إعرابية عامل ظاهر أو مقدر يستدعي أن يلجأ المعرب إلى ضروب من التأويل والتقدير لا موجب لها.

3. اعترض على بعض تقديرات النحويين حيث أنكر تقدير أن المضمرة بعد الواو والفاء في المضارع المنصوب، وأنكر تقديرها بالمصدركما اعترض على تقدير متعلقات المجرورات من قبيل قولنا (زيد في الدارفيزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره (زيد مستقر في الدار) ويأتي إلى جانب ذلك اعتراضه على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات والأفعالأنكر العلل التي هي من عمل العقل

كالعلل الثواني والثوالث يقول في ذلك (ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع، فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم (رُفع الفاعل، فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر غير أنه أقر بالعلل الأُول إذ بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق لكلام العرب المدرك منها بالنظر

4. يرى الاستغناء عن بعض الأبواب التي لا تدعو الحاجة إليها مثل باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا (زيداً ضربته) وعرض لمسألتين في الاشتغال عند أبي الحسن الأخفش، وناقشه فيما ذهب إليه، ويرى أن الإطالة في مثل هذه المسائل النظرية لا فائدة منها مادام أنه لا يستفاد منها في تقويم النطق، وهي في نظره مسائل مظنونة غير مستعملة ولا يحتاج إليها ولا تنبغي لمن رأى أن لا ينظر إلا فيما تمس الحاجة إليه وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مقوٍ لها ومسهل وقد تأثر بآراء ابن مضاء هذه بعض الباحثين المعاصرين من دعاة التيسير والتجديد في النحو من أمثال الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، والدكتور شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو .

التجديد عند القدماء:

وفي القرن التاسع يرى ابن خلدون أن تنمية الملكة اللسانية إنما يكون بحفظ كلام العرب الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث وأشعار العرب وأقوالهم، وعلى هذا الأساس انتقد كتب المتأخرين في النحو التي تقتصر على القوانين النحوية يقول: (إما المخالطون لكتب المتأخرين العارية عن ذلك إلا من القوانين النحوية مجردة من أشعار العرب وكلامهم فقلما يشعرون لذلك بأمر هذه الملكة، أو ينتبهون لشأنها، فتجدهم يحسبون أنهم حصلوا على رتبة في لسان العرب وهم أبعد عنه) .

وإذا جئنا إلى الجانب التطبيقي نجد أن النحاة القدامة عنوا بتأليف كتب في النحو تتوخى الاختصار والتيسير بما يتناسب مع مستوى الطلاب بعيداً عن التعقيد والتعليلات الفلسفية، ومن هذا القبيل الكتب الآتية:

1. كتاب التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس المتوس في سنة ٣٣٩، وضع فيه القواعد الأساسية في النحو للناشئة فيما لا يتجاوز ست عشر صفحة .
2. كتاب الجمل في النحو – لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت (٣٤٠) وهو من الكتب التي حظيت بشهرة كبيرة وانتشار واسع لما يبدو عليه من الاتجاه إلى التيسير والبعد عن التعقيد والتعليلات الفلسفية، وعني فيه عناية ملحوظة بالشواهد القرآنية والشعرية والأمثال والأقوال المشهورة، وندرك مدى أهمية هذا الكتاب من خلال إشادة بعض أصحاب كتب التراجم ومنهم اليافعي الذي يقول عن

الكتاب: (ولعمري إن كتاباً عظم النفع به مع وضوع عبارته وكثرة أمثلته هو جمل الزجاجي وهو كتاب مبارك ما اشتغل به أحد في بلاد الإسلام على العموم إلا انتفع به

3. كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي الأشبيلي النحو ت(٣٧٩). عني فيه بالجانب التطبيقي من خلال إيراد الأمثلة الكثيرة التي تدور على الألسنة يستعرضها بعناية، ويقوم ما يحتاج إلى تقويم من التراكيب المستعملة، وكان يتوخى في ذلك كله نهج التيسير والسهولة بما يتناسب مع مستوى المتعلمين الذهني والعلمي .

4. الملمع في العربية – لأبي الفتح عثمان بن جنى ت (٣٩٢) مؤلفه إمام من أئمة العربية في القرن الرابع الهجري اشتهر بكتابه القيم (الخصائص) وحينما ألف كتابه الملمع كان يستهدف به الناشئة من المتعلمين ولذلك لم يتوسع فيه، وإنما اقتصر على الأبواب والمسائل التي تدعو الحاجة إليها نطقاً وكتابة بعيداً عن التعمق في المسائل والتعليلات النحوية التي لا يدركها سوى الضلعين في تخصص النحو.

5. الأجرومية – ابن أجروم الضهاجي المغربي المتوفى سنة ٧٢٣، اقتصر فيه على بعض القواعد النحوية الأساسية لصغار الطلاب في حدود عشرين صفحة .

ثانياً: التجديد والتيسير في العصر الحديث

في العصر الحديث حظي علم النحو بعناية ملحوظة تصب في السعي إلى تجديده وتيسيره، ولعل من أوائل المبادرات في هذا الصدد ما قامت به اللجنة المشكلة من وزارة المعارف المصرية عام ١٩٣٨. وتضم كلاً من الدكتور طه حسين، والأستاذ أحمد أمين وإبراهيم مصطفى، وعلى الجارم، محمد أبي بكر إبراهيم، وعبد المجيد الشافعي، وذلك بقصد العمل على تيسير قواعد تدريس اللغة العربية، وقد انتهت إلى اقتراحات عديدة من أهمها الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي، وجعل بعض علامات الإعراب أصلية وبعضها فرعية، وأشارت إلى أن الجملة تتكون من أساسين مسند إليه ومسند، كما ألغت الضمير المستتر جوازاً ووجوباً ورأت أن جل بحوث الصرف من مباحث فقه اللغة التي لا يحتاجها البادئ بل لا تصل إلى فهمه، وفي عام ١٩٤٧ صدر من المؤتمر الثقافي العربي الأول بجامعة الدولة العربية توصيات تؤكد على حاجة اللغة العربية وقواعدها إلى التيسير والتبسيط بما يقربها من مدارك الطلاب على أن لا يمس ذلك بحال من الأحوال جوهر اللغة العربية وقواعدها، وأوصى المؤتمر بأن يكون تعليم القواعد النحوية في عبارات وموضوعات حيوية تهم التلاميذ وتشوقهم، وذلك بأن يعرض المعلم على أنظار تلاميذه قطعة في موضوع ملائم ويناقشهم فيها، ويستخلص من خلالها قواعد النحو والإعراب، واقترحت اللجنة المعنية بذلك منهجاً دراسياً يشتمل على ما تراه من موضوعات ومواد النحو المناسبة لبعض المراحل الدراسية .

أثر واضح في الجانب التطبيقي حيث ألف بعض المتخصصين في النحو وقد كان لمثل هذه التوصيات والآراء كتاباً حاولوا فيها أن تسير في اتجاه التجديد والتيسير كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى، وحفني ناصف، وإبراهيم حسن وعلي الجارم، وأمين الخولي، والدكتور مهدى المخزومي، وأحمد الخوص.

إبراهيم مصطفى ومظاهر التجديد

يعد الأستاذ إبراهيم مصطفى من وراد الدعوة إلى تيسير النحو وتجديده، ورفع صوته بذلك مدوياً في كتابه المشهور (إحياء النحو) وقد كان لهذا الكتاب أثر واضح في حركة التجديد والتيسير منذ وقت مبكر حيث إن الكتاب طبع وصدر في طبعته الأولى عام ١٩٣٧، وهو نتاج بحث دؤب وطويل وشاق أمضى فيه سبع سنين دأباً وهو يغوص في أعماق النحو وفي مصادره على اختلاف أشكالها وألوانها واتجاهاتها ومستوياتها، وأكسبه ذلك خبرة ودراية بدقائق علم النحو وما ينطوي عليه من مسائل وقضايا وطرائق تستوجب النظر والمراجعة، وحمله ذلك إلى أن يفصح عن هدفه من تأليف كتابه وما واجهه في سبيل ذلك فيقول (كان سبيل النحو موحشاً شاقاً، وكان الإيغال فيه ينقض قواى نقضاً ، ويزيدني من الناس بعداً ومن التقلب في هذه الدنيا حرمانا ولكن أملاً كان يرجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة؛ أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه في أساليبها)[15] .

وتطرق في الكتاب إلى قضايا ومسائل ومباحث في النحو عديدة حيث تحدث عن حد النحو كما رسمه النحاة، وفي حديثه عن وجهات البحث النحو تناول قضية علل الإعراب وعلل النحو، وفي مبحث أصل الإعراب تطرق إلى أصل الإعراب عند النحاة وفلسفة العامل، ونقد مذهب النحاة في العامل، وفي مباحث أخرى أفصح عن معاني الإعراب، وأشار إلى أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب، وأن الأصل في المبني أن يسكن، كما تحدث عن مسائل تتعلق بالعلامات الفرعية للإعراب، والتوابع، وما يجوز فيه وجهان من الإعراب، وختم كتابه بمسائل تتعلق بالصرف، وفي ثنايا هذه الباحث نجد الأستاذ إبراهيم يتصدى لأقوال النحاة بالنقد والمناقشة متوخياً في ذلك كله إقرار ما يراه مناسباً من أقوالهم للهدف الذي وضع كتابه من أجله، وهو تبديل منهج البحث النحوي بقصد تيسيره وتجديده، وحلمه ذلك على أن يرفض من أقوال النحاه ومسائلهم وقضاياهم ما يراه معيقاً لتحقيق هدفه، ومن هذا المنطلق جاء إنكاره على النحاة ما يغالون فيه من تقدير العامل الذي ينسبون إليه تغيير حركات الإعراب في أواخر الكلم، وفي هذا الإطار تصدى للعلل النحوية وأعلن رفضه للعلل الثواني والثوالث، وتأتي قضية معاني حركات الإعراب في طليعة ما تناوله كتاب إحياء النحو حيث يرى أن دلالة الحركات على المعاني من أصول العربية. ومن والنظرة الفاحصة لمحتوى الكتاب تدل دلالة الواجب دراسة علامات الإعراب على أنها دوال على معاني

واضحة على طول باع مؤلفه وتعمقه ودرايته الواسعة بالنحو ومسائلة ودقائقه، ويبدو ذلك من خلال محاورته ومناقشته لكبار النحويين من أمثال سيبويهوالزجاجي، والأنباري، وابن يعيش وغيرهم على أن ما عرضه في كتابه من آراء وما أثاره من قضايا إنما هي اجتهادات من عالم متمرس في علمه منها ما هو في محله من حيث التيسير ومنها ما هو قابل للمناقشة والقبول أو الرد، وقد كان لكثير من الدارسين والمتأملين فيما توصل إليه من نتائج مواقف مؤيدة ومشيدة، وفي مقدمتهم الدكتور طه حسين الذي كتب مقدمة طويلة للكتاب أشاد فيها بجهد الأستاذ إبراهيم مصطفى وأعجب أيما إعجاب بآرائه يقول في نهاية المقدمة (فالكتاب كما (ترى يحي النحو لأنه يصلحه ويحي النحو لأنه ينبه إليه من أطمأنوا إلى الغفلة عنه، وحسبك بهذا إحياء وممن أشاد أيضاً الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور تمام حسان، وفي الجانب الآخر هناك من تناول الكتاب بالنقد .

ولعل الأستاذ محمد أحمد عرفة وهو من كبار أساتذة الأزهر ويعد من أوائل من تناول كتاب إحياء النحو بالنقد والتمحيص في السنة الأولى من صدوره حيث ألف في ذلك سفراً عنوانه النحو بين الأزهر والجامعة صدرت طبعته الأولى في أواخر عام ١٩٣٧، وتتبع فيه بعين الناقد جل الموضوعات والمباحث التي تطرق لها الأستاذ إبراهيم مصطفى كما يظهر من مقدمة الكتاب التي يقول فيها: (قرأت كتاب إحياء النحو فعرفت منه وأنكرت، وما أنكرت أكثر مما عرفت، فقد أنكرت فيه أنه نحل النحاة مذاهب لم يقولوها، ونقدها، وأبان خطلها، فصور النحاة لقارئي كتابه قوماً بلها .... يقولون ما لا يعقل ..... وأنكرت منه أنه فقد قواعد ويرى الأستاذ رشيد بالحبيب أن الأستاذ إبراهيم مصطفى في العربية لو أخذ بها الناس لقربت من روح العربية جاء في كتابه بآراء واجتهادات نظرية لم يكن لها أثر واضح في الوقع والتطبيق وذلك لأن صاحب كتاب إحياء النحو ألف كتباً مدرسية في قواعد النحو ولم يستطع أن يضع منها شيئاً من الآراء النحوية الجديدة في التي ضمنها كتابه الموضوع أساساً لتيسير النحو باستثناء فكرة المسند والمسند إليه التي تجمع أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه معاً.)

الأستاذ محمد أحمد عرفة والتجديد

له كتابان مشهوران أحدهما (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) والآخر (مشكلة اللغة العربية لماذا أخفقنا في تعليمها؟ وكيف نصلحها؟) أما الأول فخصصه لمناقشة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو وسبق الحديث عنه، والثاني حاول أن يلقي الضوء فيه على ظاهرة الضعف في اللغة العربية، والإخفاق في تعليمها للطلاب، وعرض لبعض الأساليب المثلى التي يراها في تعليم اللغة العربية، ويبدو أنه لا يتفق مع بعض دعاة التيسير ممن يضربون صفحاً عن بيان العلل والأسباب في تدريسهم للنحو، ويرى أنهم بذلك (محوا القواعد وشوهوها فألقوها إلى المتعلمين خالية من عللها وأسبابها وحكمها، ألقوها جافة لا روح فيها ولا

وهو يرجع الانصراف عن قواعد النحو إلى أسباب منها أنها (حياة، وعلموها التلاميذ قواعد لا روابط بينها دُرّست لتلاميذ القسم الابتدائي وهم صغار لا تناسب عقولهم، إذا أنها فلسفة للغة، وعقولهم ناشئة لا يناسبها هذا التعمق، ولا هذا الغوص فدرسوها دون أن يجدوا لها لذة، ولم يدركوا سرها)، ويؤكد على حق الإصلاح والتبديل، وحق الابتكار والتجديد

الأستاذ عبد المتعال الصعيدي وإحياء النحو

الأستاذ عبد المتعال الصعيدي من علماء الأزهر في اللغة والنحو، ألف كتاباً سنة ١٩٤٧م – ١٣٦٦هـ عنوانه (النحو الجديد) تناول فيه بالدراسة والنقد محاولات عديد لتجديد قواعد النحو، وحصرها في خمس محاولات كانت الأولى حول كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، والثانية تناول فيها ما صدر عن لجنة قواعد تدريس اللغة العربية، والثالثة حول تيسير قواعد الإعراب، والرابعة حول اضطراب الإعراب والقواعد، والمحاولة الأخيرة ألقى الضوء فيها على مقدمة الدكتور شوقي ضيف التي تصدرت كتاب الرد على النحاة لأبي مضاء، وتحدث عن قضية إلغاء العامل، وقد أبدى وجهة نظره في محاولات التجديد التي تمت في عصره وتأمل فيها بعين البصير الناقد مفنداً ما يحتاج إلى تفنيد ومتقبلاً ما يراه مناسباً منها، وسلك في نقدها – كما يقول– طريقاً يوافق ما جبل عليه من ميل إلى التجديد، وقصده من ذلك بيان حظها من تجديد النحو، وبيان مقدار إصابة الغرض، وتوصل في ذلك إلى اقتراحات لتيسير قواعد الإعراب فيها تجديد سائغ لقواعد النحو تقوم على أصول قوية لا يسهل على أنصار القديم ردهاوقد جاءت هذه الاقترحات مبثوثة في كتابه النحو الجديد، وفي مقالات كتبها لمجلة الرسالة في الأعداد (٢٦٢، ٦٢٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨) من عام ١٩٣٨م – ١٣٥٧هـ .

أمين الخولي والتجديد

انطلق في منهجه لتيسير النحو وتجديده من أصل شرعي حيث أن الشريعة جاءت لمصالح العباد والدين يسر والمشقة تجلب التيسير، وبما أن الفقهاء كانت لهم اجتهادات فقهية يراعون فيها تغير الزمان والأعراف فمن يقول: (إننا لن نطلب في هذا النحو أكثر مما فعل أصحاب الفقه في)باب أولى أن يكون للنحاة مثل ذلك الفقه، وهو أصل لهذا النحو في تفكير أصحابه ..... وحيث كان الأمر على ما سمعت من الدستور الشرعي في تناول الفقه وإعداده للتشريع المساير للحياة، فإن من الحق أن يقره المحافظ المتبع، بل الجامد الراكد أن تتبع تلك القواعد الإجمالية في تهذيب هذا النحو، فنقرر ملاحظة التيسير والرفقومن هذا المنطلق يوصي الأستاذ أمين بالنظر في ما يوجد من المذاهب النحوية نظرة فاحصة، وعدم التقيد بمذهب نحوي واحد في مسألة بعينها، وعدم التقيد بالأفصح والأرجح، أو الأصح الذي نصوا عليه، وإلى جانب ذلك تخير ما يوافق

حاجة الأمة، ويسيايرر رقيها الاجتماعي على ضوء التجارب العلمية والخبرة التعليمية، والشكاوى الحقة من المصاعب اللغوية.

وفي معرض حديثه عن تيسير النحو تطرق للتوصيات التي انتهت إليها اللجنة المصرية في الموضوع نفسه وناقشتها مناقشة عليمة مبدياً وجهة نظره في بعض ما توصلوا إليه .

وفي هذا الإطار تحدث عن العامل الاجتماعي في التيسير، وما يتعلق بحركات الإعراب واقترح بعض الحلول لصعوبة واضطراب الإعراب موصياً باختيار ما هو أيسر إعراباً، وأقرب فهماً وأكثر رواجاً في حياتنا اللغوية وأشار إلى تأثره بالمنطق اليوناني، وأكد في هذا السياق على)كما تحدث عن الاجتهاد في النحو(الحاضرة ضرورة التخلي عن التعليل النحوي في أي لون من ألوانه النظرية سوءا في ذلك التعليل المنطقي مما في كتب النحاة، أو التعليل المعنوى، ويرى أن كل هذا النشاط لا أصل له وصحة، والعكوف عليه يبعد عن طبيعة وفي نهاية الحديث عن التجديد في النحو والاجتهاد فيه خرج الأستاذ أمين الخولي)العربية ويعوق اكتسابها بنتيجة هي أن النحو العربي يحتاج لإصلاح أسلوب تفكيره، ويتطلب الاجتهاد بمعنييه الجد الدراس، والنظر المتحرر.

مع الدكتور مصطفي جواد

يرى فيه أن .كتب الدكتور مصطفى بحثاً بعنوان (وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها وسائل إنهاض اللغة العربية هي معرفة الطرائق اللاحية إلى حل مشكلاتها التي لا تزال عسيرة الحل، صعبة وحين وصل بالحديث إلى مشكلة النحو)العلاج، وتمهيد طرائق جديدة أخرى لتقويمها وتنميتها وتطويرها أشار إلى أن الجمود وعدم التطور من صفات النحو العربي إلا ما شذّ أو ما ندر ويعني بالجمود إتباع قدماء النحويين في سرد القواعد وإيرادها من غير عرضها على القرآن الكريم، وكلام العرب وشعرهم وإلتزام أقوالهم، وفي رأيه أنه يتحقق إصلاح النحو في تقليل القواعد، وانتفاء الشواهد من القرآن الكريم أولاً، ثم من الحديث النبوي ثم من نثر العرب، ومن شعرهم الجاهلي الصحيح، ومن ثم أشار إلى بعض أبواب النحو التي يمكن الاستغناء عنها طلباً للتيسير والتجديد .